Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

شبهة تاريخية النص الديني (دراسة استقرائية تأريخية)

م.م.عامر فاضل حسين
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية، بغداد، العراق
amerfath@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص
يتناول هذا البحث شبهة تاريخية النص الديني بوصفها شبهة حداثية لها الأثر البليغ على الساحة الفكرية الدينية الإسلامية؛ إذ أسهمت بنحو واضح في تكوين تصورات غريبة عن الدين الإسلامي لدى بعض المسلمين إذ سعت إلى تغيير قراءتهم للنص الديني وحينئذ تحول البنية الثقافية القرآنية للفرد من التأصيل والتأسيس إلى مجرد سرد نصوص وتلاوة كلمات من أجل الحصول على الأجر والثواب لا غير، ويستعرض البحث شيئا من المراحل التي مر بها الخطاب القرآني والأدلة التي شيدت من قبل القائلين بالتأريخية مع تقديم الباحث لقراءة نقدية تفصيلية وإجمالية تضمنت عدة ردود عن الأدلة التي ساقها مَنْ تبنى هذه الإشكالية، كما ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على أكثر الشبهات اهتماما من قبل الحداثيين للطعن بالقرآن وتهميش متونه وتسويته مع بقية الكتب السماوية التي أصبحت لا تعدو كونها كتب تبرك لا أثر لها على أي صعيد، ويؤكد البحث على أهمية استعادة الذات القرآنية من خلال تعزيز بيان أن خطاباته وجهت على نحو القضية الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: النص الديني، تاريخية النص، الحداثة، المرجعية الدينية للنص، إشكالية التراث، القراءة المعاصرة

A Critical Analytical and Inductive Study of the Suspicion of the Historicity of the Religious Text

AMER FADHIL HUSSEIN
College of Education / University Mustansiriyah , Baghdad, Iraq
amerfath@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

The present paper critically examines the modernist claim of the historicity of the religious text, a contention that has produced considerable epistemological disruption within contemporary Islamic thought. Advocates of historicity argue that the Qur'an must be read as a product of its socio-historical context, thereby undermining its transhistorical authority and reducing it to a discursive artifact. Such a perspective has contributed to distorted understandings of Islam among certain audiences, where Qur'anic engagement is displaced from its formative and foundational role into a practice of mere recitation, pursued primarily for spiritual reward rather than intellectual or cultural grounding.

The study traces pivotal trajectories in the evolution of Qur'anic discourse and systematically analyzes the evidentiary constructs advanced by proponents of historicity. In response, it develops a twofold critique: a detailed refutation of specific arguments and a holistic reassessment of the broader hermeneutical framework that sustains this paradigm. The findings reveal that the historicist reading not only marginalizes the Qur'an's epistemic centrality but also attempts to assimilate it to other sacred corpora that have been reduced to symbolic relics devoid of normative efficacy.

By situating this debate within the wider field of modern hermeneutics, the research underscores the necessity of reclaiming the Qur'anic selfhood and reaffirming its discourses as genuine truth-bearing propositions. In doing so, it contributes to current discussions on the intersection of modernity, textual authority, and Islamic epistemology.

Keywords: Religious Text, Textual Historicity, Modernity, Scriptural Authority, Epistemological Problematics, Contemporary Hermeneutics

المقدمة

إن الكثير من العداء الذي يغزو الفكر وآليات التفكير والنتائج التي تتمخضها المقدمات تكون ناشئة إما عن جهل مركب أو أنها ترجع إلى وجود التباس في الذهن أو تشابك وغموض واشتباه لدى الناس، هذا من ناحية تشخيص سبب الأصل الذي يساعد على وجود مشاكل علمية، وإن كانت النتائج بحسب واقع الحال واحدة، فلا فرق بين أن يكون منشَؤُها السبب الأول أو الثاني أو غيرهما، فالخطورة باقية في جميع الأحوال؛ لأن العواقب المترتبة على أي منها وخيمة كيفما حصل السبب ولاسيما إذا كانت تلامس معتقدا من العقائد التي تمثل أساسيات الشريعة والدين الذي يتوقف عليه الإيمان، وتتركز الخطورة في مثل هذا الأمر بنحو أوسع وأعمق ، فيما إذا كانت هذه الشبهة تزلزل أركان دين بأكمله وتزعزع قواعد رسالة إلهية قد كلف إرساء دعائمها الكثير من الدماء الطاهرة التي سيلت من أجلها والتي كلفت بذل جهد واجتهاد لتدب فيها الحياة، ومن هذه الشبهات شبهة تاريخية النص التي حاول مَنْ تبناها التشكيك بالقرآن ودفع التقديس عنه، إلا أن معجزة الخلود الكامنة في مضامين آيات هذا السفر العظيم أبت إلا أن تجعل من معاني آياته تحمل روح التجدد والتماشي مع كل عصر وفي كل مصر لتبقيه متميزا عن ما سواه من كتب سماوية، فخاصية الحركة الجوهرية التي تحتضنه تجعله يتخطى حدود الزمان والمكان لينسجم مع جميع التغيرات من دون أن يخل ذلك بأصالته وحسن تعابيره وبلاغته، فالعبرة فيه

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ومن هنا يمسي من المحال حبس معطياته أو تقييده بحدود ما أو اعتبار مخاطباته منحصرة بشريحة دون أخرى؛ لأن يديه تطال الجميع على حد سواء، ومداه لا يمكن الوقوف بوجهه، ومعانيه لا تنضب، وهذا ما اتفقت عليه كلمة علماء المسلمين سلف عن سلف حتى شهد عالم الغرب ثورة غير مسبوقة في استحداث علوم وتطور للمعارف الإنسانية التي أسهمت في تغيير العديد من المفاهيم وزحزحت الكثير من القناعات ونسفت أغلب الأطاريح والنظريات في عالم الفكر والعلوم الإنسانية وأطاحت بكل ما يقف في طريقها من مذاهب دينية وتيارات فلسفية، إلى أن أصبح العلم بحسب ما توصلت إليه هو الإله عند بعضها وغدا الإنسان محور الكون وسيد الوجود وفسرت الملل والأديان على ضوء حاكمية العقل، ومن المؤسف كالعادة تأثر عقلية عدد لا يستهان به من علماء الإسلام بهذه المخرجات، وأمست عقولهم عاجزة عن قراءة موروثهم الإسلامي، إلا بمنظار تلك الرؤى الغربية ووفق الأدوات التي يقدمها الغربيون، فتنازلوا عن الثوابت حسبما يريدون وانسجموا مع متبنياتهم فكانت تكلفة هذا الأمر تقديم الكثير من التنازلات على حساب التلاعب بضرورات الدين والمس بالقرآن الكريم وتمخضت عن ذلك جملة من الشبهات التي خلفت الكثير من الطعونات التي أوقعتهم في نهاية المطاف بفخاخ تغريب الدين إذ شككت بحجيته وطالت قداسته ومنعت سريان مفعوله، ولعل من أخطرها شبهة تأريخية النص الديني، تلك التي تبجح بها الحداثيون للطعن بالقرآن، فأُلفت من أجلها كتب وكتبت للترويج إليها بحوث ومقالات تناولتها بالتفصيل، ومن هنا أصبحت جديرة بتسليط الضوء عليها لتنكشف حقيقتها ولتلقى الردود المناسبة لها.

أسئلة البحث

السؤال الرئيسي: هل القرآن نص تأريخي؟ ما الدليل؟ وما النقد؟.

الأسئلة الفرعية

السؤال الأول: ماذا تعني شبهة تأريخية النص الديني؟.

السؤال الثاني: ما هي أدلة القائلين بتاريخية النص الديني؟.

السؤال الثالث: ما هو الرد المناسب على أدلة القائلين بتاريخية النص الديني؟.

السؤال الرابع: ما هي النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال البحث؟.

أهداف البحث

أولا: تسليط الضوء على شبهة عقائدية قرآنية وهي شبهة تاريخية النص الديني؛ ليتم التعرف عليها من قبل المهتمين.

ثانيا: إلفات نظر المسلمين إلى التهديدات المحدقة بالقرآن الكريم من خلال بيان حقيقة هذه الشبهة والوقوف على إبرز تأثيراتها وعلى كيفية التعاطي مع القرآن.

ثالثا: الدفاع عن المصدر الأول من مصادر التشريع في الدين الإسلامي، الذي يعد دستور المسلمين، ورد الشبهات عنه.

رابعا: إثراء المكتبة الإسلامية بالبحوث العلمية الرصينة التي تتمثل بالوقوف على الشبهات المعاصرة والرد عليها.

منهج البحث

يتبين مما تقدم لكل متتبع مختص أن الباحث حاول استقراء ما جاء في طيات بعض الكتب والبحوث التي تهتم بذكر الشبهات المعاصرة ومنها شبهة تأريخية النص الديني وتحليل ما ورد فيها من خطابات تخص الشبهة محل

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

ISSN:0258-1086

البحث واستقصاء الردود المناسبة لها، التي اتضح من خلالها خواء هذه الشبهة وتوهم القائلين بها والمروجين إليها على حد سواء، وعليه يكون منهج البحث في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

المطلب الأول: تاريخية النص وأدلة القائلين بها والرد على كل دليل بالتفصيل

لم يهتم علماء المسلمين بمنقول كاهتمامهم بالنص القرآني إذ يمثل بحسب العقيدة الإسلامية الركن الذي يميل إليه كل مورد من الموارد التي تخص حياة الناس في النشأتين، ناهيك عما يكشفه من أسرار الخلق والخليقة، وتدخله في تنظيم حياة الناس بشتى المجالات التي من شأنها تأمين سعادتهم، وفضلا عن ذلك كونه الثقل الأكبر الذي أشارت إليه المرويات عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين فقد ورد عن النبي أنه قال في أواخر حياته المباركة: (...إني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما ؟ الثقل الأكبر كتاب الله سبب طرفه بيد الله وطرف بأيديكم فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا ، وعترتي أهل بيتي فإنه قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض...) (الدمشقي، ١٩٨٨م، صفحة ج٧ص٣٨٦)، وكونه المعيار الذي يرجع إليه في تقييم الروايات كما نصت عليه الرواية الواردة عن الإمام الصادق "عليه السلام" إذ قال: (إنا إذا حدثنا لا نحدث إلا بحكم الله، ولا نقول إلا ما يوافق كتاب الله، فإذا وجدتم حديثنا فاعرضوه على القرآن، فإذا خالفه فاطرحوه) (الحسني، ١٩٩٦م، صفحة ١١)، وقد استفاضت الدراسات الإسلامية في تفصيلات بحوثهم عما ورد في آيات الذكر الحكيم فاهتموا بظواهره كما اهتموا بالنص منه وقد أسهبوا بالنظر فيه وتفرقوا في تعدد المناهج التي تتبع منه وشيدوا المدارس المختلفة، ولكلٍ أسسه وضوابطه التي توصله إلى حقائق مراميه (حسين و محيبس، ٢٠١٩م، صفحة ٥٨)، إلا إن بعض الدراسات المعاصرة التي تبناها الحداثيون قد اتخذت بعدا آخرا في مقام التعامل مع النص القرآني كما سيأتي إن شاء الله تعالى، إذ ذهب بعضهم إلى القول بتأريخية النص القرآني.

الفرع الأول: حقيقة ومعنى شبهة تأريخية النص

إن هذه الشبهة تبحث بكل ما تحمله من معنى ومحتوى عن منافذ تتسرب من خلالها لتخترق عقل المسلم؛ لكي تهز ركائزه وتطيح بثوابته الدينية عن طريق مساعيها الحثيثة لإقصاء القرآن الكريم عن موقعه في الريادة وإفراغ محتوى نصوصه المباركة من الشمولية وعموم الانطباق؛ ليتم استبدالها بآيدلوجيات متعددة تمجد الماديات أو بقراءات حداثية اجتهادية تعتمد التأويل الخالي من الدليل للدلالة على معنى النص على حساب الإيمان بالقراءات التفسيرية لآياته المستمدة من السماء، تلك التي سطرتها كلمات ألسنة المطهرين صلوات الله عليهم أجمعين أو المأخوذة عن التراث العلمي الذي نهلته أقلام الأعلام المفسرين، الذين قربتهم السعة الزمانية من عصر التشريع فعرفوا فنون البلاغة وأتقنوا علم اللغة وجللتهم التقوى وعُرِفوا ببذل ما بوسعهم من جد واجتهاد في سبيل إدراك واستيعاب معاريض كلام الله سبحانه من خلال إتقانهم جملة من العلوم التي تساعدهم على هذا الفهم فضلا عن ما ذكر، حتى أصبحت امتيازات تسجل لهم ساعدتهم على خط منهجية خاصة في التفسير،اختلف عنهم فيها متبني هذه الشبهة من إذ إن هذه المناهج والأدوات التي استخدموها في التعاطي مع آيات القرآن وفهم مرادات رب العالمين؛إذ اعتمدوا على سيادة العقل والإنسان وتأويل الآيات بما يتلاءم والثقافات المعاصرة تحت ذريعة نبذ التقليد والتبعية العلمية من أجل سحب سلطنة الأوائل من مفسري القرآن الكريم من الأعلام على التفسير ولتقليل اهتمام المسلمين بالموروثات التي انتحلوها عنهم، ولترويض الأمة على قبول فكرة الاستقاء منه بقدر ما يدركه فكر الباحث حتى وإن كان مرهونا ومنحصرا بما ينسجم مع رغباته ومصالحه من دون الرجوع إلى أصول أو ثوابت شريطة أن يمتاز بسِمة الإقناع؛ وليسلبوا الكتاب العزيز قدسيته أسوة بغيره من الكتب الإلهية واعتباره كتاب تبرك لا غير من خلال تسليط قناعاتهم في قبول بعض آياته ورفض الأخرى كعدم تقبل غير واحد منهم القصة القرآنية، ومن هنا تم تمجيد هذه الشبهة والترويج لها فعُرِفت بأنها: محاكمة النصوص التأريخية القديمة سواء المقدس منها ، أو غيره من خلال عرضها على العقل البشري، وفهم المراد منه وفق مقتضيات العصر (العمري، ٢٠١٢م، صفحة ١٥)، وبذلك يُفهم أن الحاكمية بحسب هذا التعريف ترجع إلى تقبل العقل للفكرة التي نشأت عن بيان معنى النص القرآني الواردة في القديم من كتب التفسير بما ينسجم ومتطلبات العصر أو رفضه، فضلا عن تعريض أصل النص وإخضاعه من حيث القبول والرد للميزان أعلاه.

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

بينما يذهب أبو زيد إلى أن القرآن الكريم هو عبارة عن نتاج ثقافي يتناسب مع عصر النزول وأن المعنى الأصلي له هو معنى تأريخي، وقد اعتمد في منهجه لتفسير القرآن الكريم على مراعاة هذه الحقائق وأخذها بعين الاعتبار ولاسيما مع وجود قابلية في نصوصه تؤهله للاندراج ضمن قانون تأويل خلاق، مع إمكان صياغة دلالاته اللغوية بحسب الثقافات الاجتماعية ولغة عصر المفسر، ويترتب على هذا القول اعتبار بعض الآيات غير المتطابقة مع حقيقة الثقافة العصرية مجرد شواهد تأريخية؛ لأنها انبثقت بما يتناسب وتخلف تلك المجتمعات في ذلك العصر؛ ولذا فلا يمكن الاستفادة من جميع آياته في كل حقبة زمنية، إلا ما كان منها صالحا للتأويل، وحينئذ يكون عمل المفسر غير منحصر ببيان معنى الآية والكشف عن مفهومها وإنما يُسهم في بناء معانٍ جديدة(مجموعة مؤلفين، ٢٠١٩، صفحة ٢٠٠).

ومن هنا أصبح من الجليّ للباحثين والمتابعين أن المفاهيم التي ذكرها الفلاسفة والمفكرون الحداثيون لمفهوم "التاريخية" لا تقتصر على التعريفات النظرية التي وُضعت بشأنها، بل تتجاوز ذلك لتكون أداة موجهة لإعادة قراءة النصوص الدينية، وفي مقدمتها القرآن الكريم، قراءة جديدة مستقلة لا تستند إلى القراءات التفسيرية السابقة بشيء، إذ يعاد وفقها ربط النصوص بظروفها البيئية والسياقية الحالية، أو تُؤوَّل تأويلًا يفصلها عن دلالاتها الأصلية، لأن "التاريخية" ترى أن معاني النصوص مقيدة بزمن نزولها، ولا تمتد إلى أزمنة لاحقة إلا من خلال التأويل، وبناءً على هذا التصور، تصبح تلك المعاني غير صالحة في نظرهم بمجرد تغيّر الزمن، لأن النصوص – بحسب هذا المنهج – جاءت في إطار واقع تأريخي معين، بهدف معالجة ظروف محددة في سياقها الثقافي والاجتماعي حين النزول، وحينئذ فإن تغيّر التاريخ يعني زوال مدلول النص، ليغدو النص نفسه "تاريخيًا" مثل الواقع الذي نشأ فيه، ومن هذا المنطلق، فإن قراءة النصوص اليوم يجب أن تتم بوصفها نصوصًا تاريخية في دلالتها وألفاظها، وهو ما يستدعي استحداث معانٍ جديدة لها وفق معطيات الواقع المعاصر على ضوء مناهج تفسيرية مبتكرة وعلى رأس هرمها منهج التأويلية.

الفرع الثاني: أدلة أصحاب شبهة تاريخية النص الديني، والردود التفصيلية على كل دليل

لقد استند القائلون بتاريخية النصوص الدينية إلى جملة من الأصول والمبررات التي اعتبروها مرتكزات لإثبات مدعاهم، فبنوا عليها شبهتهم وحاولوا من خلالها تمرير أفكارهم المرتبطة بها بوصفها مقدمات عقلية ومنهجية تهدف إلى إقناع المتلقّي وزعزعة ثقته بالمرجعية الدينية للنص، ومن أبرز ما احتجوا به في هذا السياق:

أولًا: إن هذا الاتجاه – اتجاه القائلين بتاريخية النص الديني- يتيح للمفسر بحسب أنصاره أن يعيد صياغة النص القرآني بما يتناسب مع السياقات الاجتماعية واللغوية الحديثة، استنادًا إلى اعتقادهم بأن "العقل" يمتلك السلطة العليا في الحكم على كل شيء، بما في ذلك النصوص الدينية، وهم يرون أن هذه السلطة العقلية قد منحها الدين ذاته للعقل، بل إن الوحي في تصورهم قائم على هذا الأساس، لكن يجدر التنويه إلى أن العقل الذي يقصدونه ليس مجرد آلة ذهنية شكلية أو جدلية، بل هو "عقل" يُنظر إليه كفعالية اجتماعية تاريخية متحركة، ورغم إقرارهم بأن هذه السلطة العقلية ليست معصومة من الخطأ، إلا أنهم يؤكدون قابليتها للتصحيح والمعالجة، ويعتبرونها الوسيلة الوحيدة التي تمتلك القدرة الدائمة على فهم الواقع والعلم والنفس، وتبيين مقاصد الخطاب التي سيقت النصوص لأجلها (ابو زيد، النص والسلطة والحقيقة، ١٩٩٥م، الصفحات ١٤-١٨)، ومن هنا يتضح أن العقل، في منظور الحداثيين، لا يُنظر إليه كسلطة معرفية معزولة، بل يُفهم باعتباره سلطة اجتماعية تاريخية تتعارض بطبيعتها مع الأحكام النهائية المطلقة واليقينيات الحاسمة، فهو يتعامل مع الواقع، سواء أكان طبيعيا أم اجتماعيا، بما في ذلك النصوص الدينية، بوصفها كيانات ديناميكية قابلة لإعادة القراءة والتأويل والفحص المستمر، بحجة إن ذلك يجعلها منفتحة على آفاق متعددة من الفهم والاكتشاف، ومن خلال هذا التفاعل المستمر مع المتغيرات، لا يُعيد العقل تشكيل الواقع فحسب، بل يجدد ذاته وآلياته أيضا، ويتطور ضمن جدل تأريخي دائم تتوالد فيه المعاني باستمرار، ولا يستقر على تفسير نهائي، وانطلاقا من أن الواقع التاريخي يُعد من العوامل المؤثرة في صدور النص، فإن ثبات النص مرتبط بثبات الواقع الذي اقتضى ظهوره؛ فإذا تغيّر الواقع تغيّرت مقاصده ومضامينه كذلك وعلى هذا الأساس تنتفي فكرة الثبات المطلق للمعاني أو استقرار المقاصد في النصوص، إذ إن الحركة

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

المستمرة للتاريخ والتغيرات الاجتماعية تستلزم أن تبقى دلالات النصوص قابلة للتجدد وإعادة التفعيل، وبقدر ما يتناغم مع تطورات العقل ونضوجه بحسب السياق الاجتماعي والثقافي المتحوّل باستمرار، وعليه فإن المعاني المستنبطة من النصوص الدينية تظل في حالة من العطاء المستمر والانفجار الدلالي، لا سيما في ظل السياقات الجديدة، وقد تغادر هذه المعاني أطرها الأولى تدريجيًا، على غرار ما فعله المسلمون حين غيّروا لباسهم ووسائل تنقلهم، وهو تغيير وإن لم يكن يسيرا أو تلقائيا، إلا أنه يُظهر إمكان التبدل في كل ما جاءت به الشريعة من منظومات أخلاقية وعقدية وتشريعية على ضوء ما تقتضيه شروط الواقع وتحولاته (ابو زيد، النص والسلطة والحقيقة، ١٩٩٥م، صفحة ١٢٣)، ومع أن الكثير من الألفاظ ذات الجذور القديمة ما تزال مستخدمة في الخطاب الديني المعاصر، غير أن بعض الاتجاهات الفكرية ترى أن هذه الألفاظ لم تعد تحتفظ بدلالاتها الأصلية، بل تحوّلت إلى معانٍ مجازية بعد أن كانت تعبّر عن معانٍ حقيقية في سياقها التأريخي الأول، ووفقا لهذا التصور، فإن المقاربة التأريخية للنصوص الدينية تدفع باتجاه انتقالها من الدلالة الحرفية إلى المجاز، ما يجعل الإصرار على استحضار مفاهيمها الأصلية القديمة أو استنطاقها بذات المدلولات الحرفية نوعا من التجميد غير المنتج، بل يُعد ذلك – في نظرهم – إخلالا بواقع النص وتزييفا لغايات الوحي الكبرى، فقد كان المجتمع في صدر الإسلام يرتكز في بنيته الاقتصادية والاجتماعية على التجارة، وهو ما انعكس بوضوح على الخطاب القرآني الذي تضمّن العديد من المصطلحات ذات الصلة، مثل الربح والخسارة والبيع والشراء والميزان والقسط، وغيرها من المفردات التي استُخدمت في سياق يراعي ذلك المناخ الاجتماعي السائد في تلك المرحلة، أما في العصر الراهن إذ تشعّبت أنماط الحياة وتنوّعت اهتمامات الإنسان ومجالات انخراطه في العالم، فإن التعامل مع تلك النصوص يستدعي تأويلا يتلاءم مع طبيعة المرحلة التي يعيشها الإنسان ويقتضي استثمار الألفاظ القديمة في معانٍ جديدة تعكس التغير الحاصل ولو جاء ذلك عبر المجاز، شريطة أن يبقى منسجما مع الواقع المعاش، وبذلك يصبح التحول الاجتماعي وتغير البنية التأريخية شرطا مركزيا في إعادة فهم النصوص، وتفسيرها في ضوء المتغيرات الجوهرية لا العرضية، مما يفرض إعادة إنتاج الدلالة وفق متطلبات الزمن، مع المحافظة على روح النص وغايته الكلية، دون الارتهان لتفصيلات سياقية فقدت موضوعيتها بمرور الزمن (اركون، ١٩٩٦م، صفحة ١٣٣).

إن الدين الذي قنن تحريم الخمر بصورة تدريجية مراعيا لواقع المجتمع وظروفه الاجتماعية والثقافية آنذاك، يُفترض به أن يراعي في تشريعاته وتطبيقاته أحوال جميع المجتمعات في مختلف الأزمنة إلى يوم الدين، وهو ذاته الدين الذي ارتكز طيلة فترة الوحي، على مبدأ المساواة بين البشر، رافضا كافة أشكال التمييز الطبقي أو الاجتماعي، وساعيا إلى تحرير الإنسان من قيود الاستعباد والرق، كما وقف موقفا نقديا من الخرافة والأسطورة وسلطة اللا عقل، وانطلاقا من هذه المبادئ الكبرى، لا يمكن القبول بفكرة أن تتحول النصوص ذاتها اليوم إلى أداة لإخضاع الإنسان لنمط جديد من العبودية، متمثلا بما يمكن تسميته بـ"كهنوتية النص" (الجبوري، ٢٠٢٢م، صفحة ١٧٣)، إذ يُعاد إنتاج التبعية باسم النصوص ذاتها، وهو أمر يتنافى مع الغاية المركزية للرسالة الدينية التي كرّست طاقتها ووسائلها من أجل تحرير الإنسان لا إخضاعه وعليه فإن إعادة صياغة غايات الدين بوصفها تحريرًا من عبودية البشر لإعادة إخضاعهم جميعا لنمط شمولي من العبودية داخل الجماعة الدينية، إنما يُعد تحريفا لمقاصد الرسالة في جوهرها، وتقويضا للحرية التي ناضلت الرسالة لتحقيقها بوصفها إحدى أولويات غاياتها الأساسية (ابو زيد، نقد الخطاب الديني، ١٩٩٤م، الصفحات ٨٦-٨٨)، ويسعى هذا الاتجاه إلى فصل الدين عن المجال العام، تحت غطاء الدعوة إلى حرية فردية "حديثة" تُقدَّم بوصفها استجابة لمتطلبات المجتمعات وتوجهاتها المتغيرة في مختلف الأصعدة، ويتم الترويج لهذا التصور عن طريق القول بانتهاء الصلاحية التأريخية للدين كمصدر مرجعي شامل، ويُلاحظ أن هذا الطرح متأثر إلى حد بعيد بالنموذج الغربي في نقد النصوص الدينية، لا سيما الكتاب المقدس بعهديه، إذ اتبع مفكرو الغرب منهجا تفكيكيا أفضى إلى التشكيك في قدسية تلك النصوص وإبراز طابعها البشري والتأريخي، وقد سار أصحاب هذا التوجه في السياق الإسلامي على النهج ذاته، مستنسخين ذات الأدوات النقدية التي وُجهت للكتابين التوراة والإنجيل، من أجل تطبيقها على النصوص الإسلامية، ولاسيما في مجال التشريع، بغية إثبات أن النصوص الدينية الإسلامية تخضع هي الأخرى للشروط التأريخية والاجتماعية نفسها، وحينئذ فهي قابلة للنقد والتجاوز بوصفها نتاجًا ثقافيًا بشريًا (فيغو،

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

٢٠١٦م، صفحة ٨٤)، فضلا عن أن لازم هذا القول اتهام النصوص الدينية بعدم مواكبتها للتطورات الثقافية المجتمعية، ومصادرته للمرونة فيها التي تعطيها صلاحية الانطباق على كل واقعة مشابهة للتي نزل فيها النصفي كل حين؛تلك النصوص التي امتازت بإمكانية التحرر من قيود الانحصار بمناسبات النزول التي تختص بواقعة معينة، مع إجماع المسلمين على أن تطور الفهم يساعد على اكتشاف مكنونات كثيرة قد تكون خافية على فئة ما أو في حقبة خلت من مثل هذه التطورات؛ ومن هنا أوجب أعلام بعض المذاهب الإسلامية الرجوع إلى الأعلم من الفقهاء في أحكام الشريعة وهو الأدق من غيره في الفهم وإمعان النظر في الأدلة ومن إذ التعامل والأخذ من مدارك الاستنباط(السيد السيستاني، ٢٠٢٣، صفحة ج١ص٢٢)، وهذا يعني أن للنص معاني ودلالات متعددة منها ما هو ظاهر متاح بيانه للجميع ومنه ما هو غائر في البطون لا يسع كل أحد الوصول إليه إلا إن كان يتمتع بمؤهلات خاصة تميزه عن غيره وتجعل منه أعلم الموجودين، ومن المؤيدات التي تساعد على تكذيب هذه الدعوة هو عدم إنكار أحد بكون المستجدات المعاصرة تفتح الآفاق الواسعة أمام الفهم بنحو أعمق مع أن الأدوات المستخدمة هي ذاتها التي ورثها المتأخرون عمن تقدمهم رضوان الله عليهم أجمعين، وبناءً على ما مر نفهم أن هذا المُدعى مردود إذ لا صحة ولا قيمة علمية له؛ إذ تضمن ادعاءات لا يساعد على تصديقها واقع الحال المتعارف عليه.

ثانيًا: نزول القرآن بنحو تدريجي

يذهب بعض مفكري الحداثة إلى أن الطبيعة التدريجية لنزول القرآن على مدار نحو الثلاثة وعشرين عامًا تمثل في ذاتها دلالة على تاريخية النص القرآني، مستدلين في ذلك بنصوص قرآنية مثل قوله تعالى: {فلاَ أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ وَ إِنَّهُ لقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} (الواقعة، ٧٥-٧٦)، إذ يرون أن التعبير عن "مواقع النجوم" كناية عن نزول الآيات متفرقة، وأن هذا النزول المتتابع لم يكن إلا استجابة للمتغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع العربي في تلك المرحلة، مما يجعل النص في تصورهم خاضعًا لظروف تاريخية مخصوصة (تيزيني ، النص الديني أمام اشكالية البنية والقراءة، ١٩٩٧م، صفحة ٣٨٠).

إن هذا الاستدلال عند النظر فيه بمنهجية أكثر اتساقًا مع طبيعة النص القرآني يمكن أن يُفهم على نحو مختلف تمامًا، بل لعل ما احتجوا به دليل على نفي ما ذهبوا إليه، إذ إن القرآن رغم نزوله على مراحل تضمن مبادئ وقيمًا وقواعد تشريعية وأخلاقية ذات طابع شمولي تتجاوز الزمان والمكان وتستجيب لحاجات الإنسان في مختلف العصور وتنظم العلاقات بين الأفراد والمجتمعات بما يحقق العدالة ويحفظ الحقوق ويرسّخ منظومة متكاملة من القيم، أما النزول المرحلي، فكان في جوهره استجابة لحكمة بالغة تتعلق بواقع الناس آنذاك واستعدادهم النفسي والفكري لتلقي التشريع، فالتدرج في الخطاب ليس دليلًا على محدودية النص، بل هو دليل على شموليته، وهو منهج متسم بالحكمة، يُراعى فيه البناء التربوي والمعرفي المتدرج، الأمر الذي يكشف عن عمق في فهم طبيعة الإنسان واستيعاب لمراحل تطوره الاجتماعي والعقلي، وهو ما يفتقر إليه كثير ممن خالفوا هذا المنهج وحاولوا فرض التغيير من خارج السياق؛ ولهذا كانت النتيجة غالبًا من وراء محاولاتهم الفشل في تحقيق أثرهم المنشود.

ثالثًا: النسخ

يُطرح في بعض الاتجاهات الفكرية أن التغيّر الذي صاحب الأحكام الشرعية في سياق التنزيل القرآني، عبر ما عُرف بمنهج النسخ، يمثل كاشفا جوهريا على أن النص القرآني لم يكن مستقلًا عن الواقع، بل كان في تفاعل دائم مع تطورات الأحداث وتحولات المجتمع، سواء في المرحلة المكية أو المدنية، ويُفهم من هذا المنظور أن تغير الأحكام يعكس إعادة تشكيل النص وفق معطيات البيئة والمرحلة الزمنية، على أن يكون مستندا إلى دليل وإلا كان بدعة وهي المنهي عنها في النصوص الشرعية الصريحة والظاهرة ولا يصح تقدير أي كلام أو دلالة لتصحيح المدعى إلا إذا وجب تقدير ذلك شرعا كما لو امتنع القول بصحة ذلك الكلام إلا بمثل هذا التقدير (فليح، ٢٠٢٣م، صفحة ٤٣٩)، الأمر الذي يراه بعضهم قرينة على بشرية النص وتاريخيته، وبناءً عليه، فإن وجود ظاهرة النسخ يُقدَّم في هذا السياق بوصفه مؤشرًا على نفي صفة الأزلية عن النص، مما يجعل النص القرآني،

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

حسب هذا الرأي، لا يختلف من حيث البنية التفاعلية مع الواقع عن غيره من النصوص البشرية، فهو يخضع، برأيهم لحركة جدلية مستمرة مع الواقع الاجتماعي الذي نشأ فيه (تيزيني، النص القرآني أمام اشكالية البنية والقراءة، ١٩٩٧م، صفحة ٣٨١).

والحقيقة.. إن النسخ لا يدل على تأريخية النص، بل يمكنه أن يكون شاهدا على مرونته وشموله واستيعابه لمراحل التشريع المختلفة في حياة المسلمين، فهو ليس تغيرا في النص بسبب ضغط الواقع، إنما هو تدبير سماوي بتقدير محاط بالحكمة التي اقتضت تحقيق المصلحة في مراحل متدرجة من التكليف كما سيأتي، فضلا عن أن تصور هذا الاستدلال بحسب متبنيه يتطلب أولًا الوقوف عند المفهوم الاصطلاحي للنسخ في الفكر الإسلامي لفهم أبعاده الحقيقية بعيدًا عن التفسيرات الخارجية أو التحليلات السياقية المتحيزة، وفي هذا الصدد، يبيّن السيد الخوئي أن النسخ يُفهم اصطلاحًا بأنه: "رفع أمر ثابت في الشريعة المقدسة بانتهاء أمده وزمانه، سواء أكان من الأحكام التكليفية أو الوضعية، أو من المناصب الإلهية أو غيرها من الأمور التي ترجع إلى الله تعالى بما أنه الشارع، وعليه فإن النسخ لا يدل على تدرج في وعي النص أو محدودية في مرجعيته، بل يعكس حكمة التشريع في مواكبة احتياجات الإنسان بحسب المراحل التكوينية للمجتمع المسلم، دون أن يخل ذلك بثوابت الدين أو بأصالة النص ومرجعيته الكلية (الخوئي، ١٩٧٥م، صفحة ٢٧٨).

كما وأن النسخ حسبما تقرره كتب الأصول، لا يعني إلغاء حكم شرعي على نحو اعتباطي أو طارئ، بل هو إجراء تشريعي منضبط لا يمس بأصل الشريعة ولا يدل على تردّد أو جهل في التشريع، حاشا لله، فالأحكام في عالم التشريع قد تُقرّ بقالب "القضية الحقيقية"، أي باعتبار فرض تحقق الموضوع، دون اشتراط وجوده الفعلي خارجًا، وهذه الأحكام لا يدخلها النسخ بطبيعتها، إذ افتراض نسخها يقتضي الجهل بمآلات الأمور، وهو ما يتنزه عنه تعالى، أما إذا كانت الأحكام مستندة إلى "قضايا خارجية" يرتبط تحققها بواقع اجتماعي أو زماني معيّن، فإن انتهاء الحكم يكون تبعًا لانتهاء موضوعه، لا باعتبار النسخ بالمعنى المصطلح، فمثلًا ارتفاع وجوب الصوم بانقضاء شهر رمضان لا يمثل نسخًا للحكم، بل هو نتيجة لانتهاء ظرف الزمان المشكّل لجزء من موضوعه، فينتفي الحكم لانتفاء موضوعه، وهذا ينطبق على سائر الأحكام التي قد يُظن أنها منسوخة، بينما هي في حقيقتها محددة زمنيًّا بحدود واقعية، والزمان جزء مكوّن لموضوع الحكم نفسه (الصدر، ١٩٨٦م، صفحة ج٣ص١٩١).

وقد ذهب بعض العلماء إلى إغلاق باب النسخ الذي يُفهم على غير وجهه، بعد تبيّن أن جوهر النسخ -كما قرر في مواضعه العلمية- يعكس تدبيرًا إلهيًّا قائمًا على العلم بأحوال العباد والتدرج في تكليفهم بما يتناسب مع مراحل تطورهم الاجتماعي والنفسي، وهو من مظاهر الرحمة واللطف الإلهي (المظفر، ١٤٣٤هـ، صفحة ج٣ص٦١)، لا من دلائل تاريخية النصوص أو محدوديتها الزمنية، ومن أقوى ما يردّ به على دعوى تاريخية النص من جهة النسخ، أن القرآن الكريم -بحسب ما تقرره النصوص نفسها- نزل جملة واحدة في ليلة القدر، متضمّنًا ناسخة ومنسوخة، وهو ما يُفصح عن علم إلهي محيط مسبق، يضع كل حكم في موضعه وزمانه المناسب، وفق حكمة محكمة وتقدير بالغ، لا يتأثر بتقلبات الواقع، بل يوجهه ويعيد تشكيله.

رابعًا: أسباب النزول

يُعدّ توظيف أسباب النزول أحد المرتكزات الرئيسة التي استند إليها أنصار تاريخية النص القرآني، إذ يرون فيها دعامة جوهرية تعضد مقاربتهم وتدعم دعواهم بأن النص القرآني مرتبط زمنيًا وسياقيًا بوقائع وأحداث تاريخية مخصوصة، وقد تبنّى التيار الحداثي هذا المنظور ليعزز فكرة أن الخطاب القرآني تشكّل داخل سياق بشري صرف، فجاء استجابة لمجريات ووقائع اجتماعية وسياسية وثقافية محددة كانت حاضرة في الواقع العربي زمن التنزيل، ومن هذا المنطلق، يُفهم النص بحسب هذا الطرح على أنه نتاج مباشر لبيئته وسياقه التاريخي، إذ تُعدّ الحوادث التي نزلت الآيات على إثرها بمثابة السبب المنشئ للنص، لا مجرد ظرف مرافق له، وهذا ما يدفع البعض إلى اعتبار تلك الوقائع شرطًا لفهم النص وتفسيره، بل حدًّا لا يمكن تجاوزه، مما يُفضي إلى التعامل مع القرآن الكريم بوصفه خطابًا محدودًا بعصره، لا تتعدى دلالاته الإطار الزمني والاجتماعي الذي نزل فيه، ووفق هذا التصور، لا يختلف النص القرآني في بنيته ووظيفته عن النصوص الأدبية أو التأريخية الأخرى،

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

إذ لا يُنظر إليه بوصفه نصًّا يتجاوز اللحظة التي وُلد فيها، بل كشاهد عليها فحسب، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تكريس القول بتاريخية النص، ونزع طابعه الكوني الممتد عبر الأزمنة (ابو زيد، مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، ٢٠٢٣م، الصفحات ١١٧-١١٨).

يمكن أن يقال في مقام الرد على هذا الدليل بعدم اعتبار نزول بعض آيات القرآن الكريم في سياق وقائع معينة دليلًا على عدم بشرية النص، أو القول بأن تلك الأسباب التي ذكرت كمقدمات لنزول بعض الآيات هي علل حتمية لوجوده، فالصفة الإلهية للقرآن ثابتة سواء اقترنت آياته بحوادث محددة أم لم تقترن، وسواء جاءت استجابة لحدث معين أو نزلت ابتداءً من دون مناسبة زمنية أو ظرف خاص، ومن المقرر في أصول التفسير أن الاعتبار في فهم النص القرآني إنما يكون بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ما يعني أن دلالة الحكم لا تنحصر في الواقعة التي ارتبط بها سبب النزول، بل تمتد لتشمل كل الحالات المشابهة، مما يُكسب النص صفة العمومية والاستمرارية، وحينئذ لا يجوز حصر أحكام النص ضمن سياقات زمانية ضيقة أو ربطها حصرًا بوقائع معينة، أما مقارنة النص القرآني بالنصوص الأدبية أو إسقاط نظرية "الانعكاس" عليه – والتي تفترض أن الوعي ما هو إلا انعكاس للوجود الاجتماعي بحسب الرؤية المادية الجدلية – فهي مقارنة في غير محلها، إذ تقوم على إنكار البُعد الغيبي وتغفل عن الخصوصية التي يتمتع بها النص القرآني من إذ مصدره ومقاصده، ويضاف إلى ذلك أن كثيرًا من الآيات لم ترتبط بأسباب نزول محددة، ولاسيما تلك المتعلقة بالعقيدة، والهداية، وبناء المنظومة القيمية، وتصوير الآخرة وما فيها من نعيم أو عذاب، كما أن بعض الآيات سبقت الأحداث التي أُشير إليها فيها، مثل ما ورد قبل معركة بدر من آيات تتحدث عن الهزيمة المحتومة للمشركين (الطباطبائي، ١٤٠٤هـ، الصفحات ١٢٦-١٢٨)، قال تعالى: {سَيُهزَمُ الجَمْعُ وَيُولونَ الدُبُرَ} (القمر، ٤٥)، الأمر الذي يدل على أن الحدث لم يكن سببًا لنزول الآية، بل إن الآية سبقت وقوعه، ما يؤكد سبق العلم الإلهي وتقديره، وينقض فرضية حتمية الارتباط بين الحادثة والنص، كما يصرح النص القرآني ذاته بسبب نزوله التدريجي، موضحًا أن هذا النمط من التنزيل كان لحكمة إلهية تتصل بتثبيت قلب النبي "صلّى الله عليه وآله" وتعميق أثر الخطاب، كما في قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا} (الفرقان، ٣٢).

خامسًا: مضمون التنزيل

يرى بعض الباحثين أن ما نزل على النبي محمد"صلّى الله عليه وآله" هو المعنى فقط، أما الألفاظ فقد صاغها النبي الكريم بنفسه، مستندين في ذلك إلى أن القرآن نزل بلغة العرب، وهي بطبيعتها لغة بشرية نشأت من خلال توافق أهلها، مما يجعلها قابلة للتغير عبر الزمن بفعل التحولات الاجتماعية والتاريخية، ووفقًا لهذا الرأي، فإن اللغة بطبيعتها تتطور، فتكتسب ألفاظًا جديدة وتفقد أخرى، بل إن بعض اللغات قد زالت نهائيًا وحلّت محلها لغات أخرى، وإن العلاقة بين اللفظ والمعنى أو بين اللغة والفكر، علاقة تلازم وتأثير متبادل، فإن النص القرآني – وفقًا لهذا التصور – لا يختلف عن سائر النصوص من إذ خضوعه للقوانين اللغوية والتاريخية، وهو ما يستدل به على القول بتاريخية النص القرآني (حنفي، ١٩٨٨م، الصفحات ٧٤-٨٢).

غير أن هذا التصور يتعارض مع النصوص القرآنية ذاتها، التي حسمت مسألة مصدرية القرآن، مؤكدة أن التنزيل الإلهي شمل اللفظ والمعنى معًا، وأن لا دور لا لجبرائيل "عليه السّلام" ولا للنبي "صلّى الله عليه وآله وسلم" في توليد الألفاظ أو صياغة النص، فالقرآن يُنسب إلى الله تعالى مباشرة، دون واسطة بشرية في تشكيل مضمونه أو لغته، قال تعالى: {وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ} (النمل، ٦)، مما يدل على أن النبي ﷺ كان يتلقى النص القرآني كما هو، دون تدخل شخصي، كما ورد في قوله تعالى: {وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي} (الاعراف، ٢٠٣) ، وهذا تصريح بأن ما يتلوه النبي ﷺ ليس من عنده، وإنما هو وحي يتلقاه كما هو، كما يُفند هذا الادعاء قوله تعالى: {قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ} (يونس، ١٥)، وهو ما يؤكد على أن النبي ﷺ لم يكن يملك صلاحية التصرّف في ألفاظ الوحي، وأن كل ما بلّغه هو بتكليف إلهي مباشر، مما ينفي أي

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

ISSN:0258-1086

احتمال لأن يكون القرآن صياغة بشرية أو مرتبطًا بخصائص اللغة من إذ هي مكوّن ثقافي خاضع للتاريخية، قال تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ* إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ}(النجم٣و٤).

المطلب الثاني: الهدف من الشبهة والرد الإجمالي عليها

قد تتعدد أهداف أصحاب النظريات وإن كانت باطلة بنظر آخرين، إلا أن يكون متبنيها عابثا سفيها وهذا ما لا ينسجم مع كونه صاحب نظرية وعلى كل حال يبقى الهدف كيفما يكون هو المحرك الأول الذي يسعى كل إنسان لتحقيقه إذا ما أصبح جزءا من رغباته وطموحاته، وفي هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على الهدف الذي لأجله دُعِمت شبهة تاريخية النص القرآني وتم الترويج لها والاهتمام بها بهذا الشكل الذي هي عليه الآن، وكذلك سيتم التعرض فيه إلى الرد الاجمالي عليها بعدما تقدم بالتفصيل ذكر الردود المناسبة لكل دليل من أدلة القائلين بها.

الفرع الأول: الهدف من شبهة تاريخية النص الديني

إن من منتجات هذه الشبهة مساواة القرآن الكريم مع بقية النصوص التأريخية التي ذُكِرت عبر الكتب الأدبية والدينية الأخرى، وعلى ذلك سيصبح النص القرآني عبارة عن قضية تاريخية وسيتم تجريد كلٍ ما ورد فيه من خصوصيته الوحيانية والقدسية التي يتمتع بها كما يفترض، وبذلك سوف لا يفرق عن أي نص آخر وسيصبح عاطل الدلالة يفتقد كغيره للأبعاد التي تستوعب متطلبات الناس في جميع مراحل الحياة وبعبارة أخرى سيفقد الدين الإسلامي روح خلوده كدين سماوي وستنمحى عن الإسلام خاتميته، وستصبح الأحكام المستنبطة من مداركه ملغية وسوف يتسنى لهم بناءً على ذلك ابتداع أحكام جديدة تتلاءم وأذواقهم ورغباتهم وسيخضع القرآن الكريم الذي يعتبر المقصود الأول لأصحاب هذه الشبهة للتحليل والتأويل الاجتهادي بحسب ذوق القارئ وسيمسي قابلا للنقد والمناقشة والرد، الأمر الذي سيدخله في إطار دائرة التصديق والتكذيب والقبول والرفض؛ لأنه حينئذ سيكون مجرد نص بشري تأثر بالمؤثرات الزمانية والمكانية والحالة النفسية ومؤثرات الظروف الشخصية التي يمر بها المتكلم وفق البيئة التي يعيش فيها ويتأثر بمتغيراتها إذ يُحكم بعاداتها وأعرافها وتقاليدها، وهذا ما سيمكنهم من القول بالتأريخية التي توحي إلى تفريغ النصوص الدينية من دلالاتها اللغوية والمعاني التي قصدتها حين صدورها ؛ لأن التأريخية تجعل معاني النصوص رهينة بزمن ظهورها فلا تتجاوزه إلى زمن آخر إلا بالتأويل وبما يتناسب وعصر قراءتها بحسب الواقع الجديد، وبذلك يمكن إعادة بناء مشهد تكوين النص وتدوير صياغة فهمه وتأويله؛ لغرض إرجاع الاعتبار لأصالة الحاضر في بناء تجربة فهم جديد للنص؛ للتحلل من أحكام الشريعة والتمرد عليها؛ وذلك للإجهاز على الثوابت والقطعيات، وليكون ذلك سببا وجيها للتحرر من جميع الضوابط المعرفية في مجال قراءة النص الديني، وهذا لا يكون إلا بالانطلاق من ترسيخ هذه الشبهة ودعمها ميدانيًا، وسيصبح القرآن قرينا للتوراة والإنجيل لا يمتاز عنهما بشيء لانتفاء إعجازه وللمبررات التي ذُكِرت، بل هو مجرد ارث فكري يمكن أن تعاد صياغته من جديد أو التجاوز عنه كأي مرجع ثقافي إنساني (الطعان، ٢٠٠٧م، الصفحات ٢٩٧-٣٣٢).

الفرع الثاني: الرد الإجمالي على شبهة تاريخية النص الديني

بعد أن تم الرد على كل ما استدلوا به على إثبات الشبهة المذكورة بالتفصيل يمكن الرد عليها مرة ثانية بصورة إجمالية من عدة وجوه:

الأول: لو كانت دلالات القرآن الكريم خاصة ببيئة معينة وزمان محدد فسيصبح ابن ذلك الزمان وتلك البيئة، ولما ظلت آياته تصدح ناطقة بالحق متحدية العالمين إلى يومنا هذا،قال تعالى: {أَمۡ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥۚ بَل لَّا يُؤۡمِنُونَ* فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ*}(الطور، ٣٣-٣٤)، وقال تعالى: {أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ}(يونس، ٣٨)، بالإضافة إلى اننا نرى ونسمع كل يوم ما أثبته العلم الحديث بعد قرون من التطور والحضارة مع ما ينسجم بما أخبر به الله سبحانه في كتابه المجيد قبل أكثر من أربعة عشر قرنا كمسألة عدم اختلاط ماء البحر التي اكتشفت بالقرن الماضي في حين أن القرآن قبل اربعة عشر قرنا كان قد أشار إليها، قال تعالى:{وَهُوَ ٱلَّذِي مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٗ وَجَعَلَ بَيۡنَهُمَا بَرۡزَخٗا وَحِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا}(الفرقان، ٥٣).

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

الثاني: إن النصوص القرآنية نصوص إلهية وليست منتج وضع اجتماعي يتغير بتغيره ويزول بزواله وإن كانت نزلت في مدة معينة فهذا لا يعني أكثر من كونها مدة نزوله وهي مدة نزول الرسالة وصدور الأحكام التي يمكن أن يطلق عليها مدة استخلاص اصول الدين وشريعته، وأنها الوعاء الزمني الذي يضم هذه الأصول وأهميتها ترد من هذه القيمة التشريعية الأصولية، وليس من مجرد كونها تاريخية؛ وبهذا يمكن أن يقال بأن هذه النصوص تنتمي إلى المطلق وليست من النسبي والنسبية في شيء (أي أنها لا تتعلق بإضافة معينة ولم ترتهن بشيء ما، إنما هي مطلقة من هذه الناحية)، فهي مقررة للبشر كافة، عابرة لحدود الزمان والمكان، فالنصوص ثابتة لم تتزحزح بتغيرات الأحوال الاجتماعية، ومن هنا فهي صالحة لأن تستخلص منها الأحكام وكأنها نصوص أُبلغت للناس في كل دهر ومصر، رغم انها قابلة للتغيير بتغير الأحداث ومتأثرة بذلك في بعض الأحيان تبعا لتطور قواعد الفقه والأصول واتساع مدارك الاجتهاد والاستنباط، وهذا ما يعمد إليه الاجتهاد المشروع الذي ينطلق من النص ويراعي الالتزام به ويعمد إلى وضعه في إطاره الصحيح ليستخلص منه أقصى طاقة ممكنة تسهم في إنهاض الأمة وتقدمها وصلاح أمر الخلق في الدنيا والآخرة وسد الفراغات التي تحدثها التغيرات في الحياة، علما ان ذلك لا يعتبر الاتيان بحكم جديد وإنما هوتفريغ من أصل انجبته الحاجة من دون مساس بالثوابت التي تعتبر اصولًا لمثل هذه الاحكام مقابل الاجتهاد الذي يستهدف ضرب النصوص الشرعية وتقويض بنيانها إذ يبتني على الذوق الشخصي والقياس الباطل والاستحسانات التي لا تمت للدين بصلة والذي ينبغي رفضه لأنه يوقع المسلمين في محظور مجانبة الاحكام الإلهية وتضييع الدين؛ ولذا يتعين على المجتمع أن يمنعه ويحرمه.

الثالث: إننا نتفق مع صاحب الشبهة بالقول بتاريخية بعض المسائل الفقهية فيما لو كان للزمان أو المكان مدخلية في تكوين موضوعها ونفترق معه بالقول بتاريخية النص القرآني، فالنص منتج إلهي والفقه وتطبيقاته يمتازان بالتبعية للتاريخ باعتبارهما نتاج بشري في ظروف تاريخية متغيرة، بما يمكن من إعمال أدوات التاريخ في فهم حركة الفقه ولا يشتبه على القاريء المقصود، فليس المراد من ذلك إن الفقهاء لهم حرية التلاعب بالأحكام كما يحلو لهم او ان أمدها محدد بزمن خاص ينتهي بانتهائه، بل المقصود من ذلك أن للزمان والظروف التي ترافقه دخل في تكوين موضوعات الاحكام الشرعية في بعض الاحيان، وأن للفقهاء حرية الحركة في حدود الدائرة التي أباح لهم الشارع التحرك فيها ضمن قواعد عامة حددها لهم كقاعدة لا ضرر ولا ضرار وقاعدة حفظ النظام وغيرهما ومنحهم المخصصات والمقيدات التي ترجع بنهاية المطاف إلى العمومات والمطلقات التي ثبتها الإسلام قرآنا وسنة؛ ومن هنا اكتسب الإسلام صفة التمامية والشمولية والعموم لجميع البشر والخلود إلى آخر الدهر واستُغني به عن غيره، قال تعالى: {اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِتُ لَكُمْ الإِسلَامَ دِينًا} (المائدة، ٣)، وفي مقام بيان شموله وعمومه قال سبحانه وتعالى: {وَنَزْلنَا عَلَيكَ الكِتَابَ تِبيَانًا لِكُلِ شَيْءٍ} (النحل، ٨٩)؛ لأنها من خالق البشر الذي يعلم ما يؤول إليه حالهم في كل زمان ومكان: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ} (الملك، ١٤)، وقال سبحانه: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَينَ مَا كُنتُمْ} (الحديد، ٤)، وباعتبار أن الإسلام واقعيًا في تكاليفه التي لا تعرف التعسف ولا العنت، قال تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِينِ مِنْ حَرَجٍ} (الحج، ٧٨)، ومثاليًا في مقاصده وأهدافه، قال تعالى: {إِنَّ هَذَا الْقُرءَانَ يَهدِي لِلَتِي هِيَ أَقْوَمُ} (الاسراء، ٩)، وجديًا في طرح آياته بعيدًا عن الهزل واللغو، قال تعالى: {إِنَّهُ لَقَولٌ فَصْلٌ، وَمَا هُوَ بِالهَزْلِ} (الطارق، ١٣و١٤)، فالكتاب الذي يحمل مثل هذا الطرح لا يمكن لنصوصه أن تكون تاريخية ينتهي دورها في فترة معينة ويصبح في عداد التراث، بل قد أثبت وبكل جدارة أنه كتاب شامل جاء لتنظيم حياة البشر عامة وله من الخصائص والسمات ما تضفي عليه المرونة والتجدد والحيوية بما يجعله بعيدا كل البعد عن التأريخية والتراثية والأفول.

الرابع: إمكان التحريف لا يستلزم الوقوع، فمجرد القول بأن النص مرّ عبر التاريخ وأنه "قد يتعرض للتغيير" لا يعني أنه تغيّر بالفعل، إذ يفرّق العقل بين الإمكان والوقوع: الإمكان لا يُبطِل اليقين ما لم يُقم دليل على حصوله، هذا فضلا عن عدم اختلاف الجميع على أصالة الثبوت مع غياب الدليل الناقض، إذ إن النصوص القرآنية التي تناقلتها أيدي المسلمين عبر أجيال متعاقبة، وظلت أساسا لهويتها وتشريعاتها، تُعامل بمنطق الاستصحاب التاريخي: ما دام الأصل ثابتا ولم يقم برهان قاطع على التغيير، فالأصل بقاؤه على ما هو عليه، ناهيك عن كونه

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

تواترا، والتواتر ضمانة عقلية يستحيل معه عادة التواطؤ على التحري، فالعقل يحكم أن الاتفاق الجمعي العابر للأجيال والمناطق على نص واحد لا تصمد أمامه أي فرضية للتحريف.

وأخيرا يمكن القول بأن شبهة التأريخية كثيرًا ما تُبنى على غياب الدليل المباشر أو وجود فجوة زمنية بين الحدث والنص، لكن المنطق يقول: غياب الدليل ليس دليلًا على الغياب، فلو جعلنا مرور النص عبر الزمن سببا لإسقاطه، لسقطت كل المعارف البشرية القديمة (التاريخ، الفلسفة، القانون الروماني، بل كل التراث العلمي)، وهذا ما لم يقل به أحد ولا يقبله عاقل.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

النتائج:

لقد توصل الباحث من خلال بحثه إلى عدة نتائج مهمة فيما يخص الموضوع محل البحث، منها:

١. إن هناك تأثيرات واقعية ملموسة ومثبتة علميا لشبهات الحداثيين على الساحة الإسلامية، ومنها شبهة تاريخية النص القرآني.
٢. إن لهذه الشبهة تداعيات يمكنها أن تمتد لتشمل جميع النصوص – قرآنية أم أدبية- القديمة منها والحديثة أيضا؛إذ تكمن بانحسار معناها جميعا في مكان محدد وزمان معين؛ لأنها تهدم خاصية الشمولية من كل نص، فهي تنظر إلى انحسار النص بحقبة زمانية محددة، الأمر الذي ينطبق على كل نص.
٣. إن من النتائج المتوقعة لمثل هكذا شبهات من شأنها تقوية أعداء الدين من إذ تقديمها الخدمات اللازمة التي تخدم قضيتهم في المعركة الدائرة بين الطرفين، وكذلك تساعد في القضاء على موروثات المفسرين ومصادرة جهود الأعلام العلمية، بل وجميع نتاجاتهم الفكرية.
٤. إن هذه الشبهة وأمثالها تهدف إلى فصل الماضي عن الحاضر وعزل الحضارات ونقض الاستفادة من التراث وإن كان غنيا.

التوصيات:

١. الحث على الخوض في البحث عن مثل هذه الموضوعات المهمة وقياس مدى تأثيرها على الدين والمجتمع الإسلامي؛ ليكون المسلم على بصيرة من الأخطار التي تحدق بالقرآن الكريم، التي تكاد لا تبارح الإسلام في كل مراحله عِبرَ الأزمنة الغابرة والتاريخ المعاصر.
٢. فتح مراكز تخصصية تعنى بالشبهات القرآنية المعاصرة ولاسيما الحداثية منها؛ لمتابعتها والرد عليها، وتشخيص مواطن انبثاقها والجهات التي من ورائها؛ لما في ذلك من أثر في تحليل الشبهة واختيار الأجوبة المناسبة عنها.
٣. ضرورة إيجاد سُبل ناجعة لمكافحة وردع المد الحداثي وتداعياته على العالم الإسلامي لتحصين الأمة من شروره، ومن أجل الحفاظ على الهوية الإسلامية والتراث العلمي ذات القيمة المعرفية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

Funding
This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors

Conflict of Interest
The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper

Acknowledgments

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

The authors would like to extend their heartfelt thanks to institution, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance provided by the institution have helped tremendously in completing this research.

References

القرآن الكريم

أ.م.د. أركان علي حسين، و رباب داود محيبس. (٢٠١٩م). أدوات المتكلمين في التعامل مع النص القرآني. *مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية، الأولى*، صفحة ٥٨.

أ.م.د. عطا مهدي فليح. (٦، ٢٠٢٣م). دلالة الاقتضاء وما تعلق بها من أحكام نماذج تطبيقية من سورتي البقرة والنساء. *مجلة كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية*، صفحة ٤٣٩.

أ.م.د. ولاء مهدي الجبوري. (٦، ٢٠٢٢م). التأويل في فكر نصر حامد أبو زيد. *مجلة الفلسفة/ كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية*، صفحة ١٧٣.

أبو القاسم الخوئي. (١٩٧٥م). *البيان في تفسير القرآن* (المجلد الرابع). بيروت: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع.

أحمد إدريس الطعان. (٢٠٠٧م). *العلمانيون والقرآن* (المجلد الأول). الرياض: دار ابن حزم للنشر والتوزيع.

إسماعيل بن كثير الدمشقي. (١٩٨٨م). *البداية والنهاية* (المجلد الأول). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

حسن حنفي. (١٩٨٨م). *من العقيدة إلى الثورة* (المجلد الأول). بيروت: دار التنوير.

طيب تيزيني . (١٩٩٧م). *النص الديني أمام إشكالية البنية والقراءة* (المجلد الأول). دمشق: دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد السلام أحمد فيغو. (٢٠١٦م). *القراءة المعاصرة للنصوص الشرعية* (المجلد الأول). القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

عتر تا العانر. (٩ ٧، ٢٢٢٢). هال. *ختال*، صفحة ٩٨٧٦.

محمد أركون. (١٩٩٦م). *تأريخية الفكر العربي الإسلامي* (المجلد الثاني). (هاشم صالح، المترجمون) بيروت: المركز الثقافي العربي.

محمد باقر الصدر. (١٩٨٦م). *دروس في علم الأصول* (المجلد الثاني). بيروت: دار الكتاب اللبناني.

محمد حسين الطباطبائي. (١٤٠٤هـ). *القرآن في الإسلام* (المجلد الأول). (السيد أحمد الحسيني، المترجمون) طهران: مركز إعلام الذكرى الخامسة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران.

محمد رضا المظفر. (١٤٣٤هـ). *أصول الفقه* (المجلد السابع). قم المقدسة: مؤسسة النشر الإسلامي.

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

مرزوق العمري. (٢٠١٢م). *إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب العربي المعاصر* (المجلد الأول). بيروت: منشورات ضفاف.

نصر حامد أبو زيد. (١٩٩٤م). *نقد الخطاب الديني* (المجلد الثاني). القاهرة: سينا للنشر.

نصر حامد أبو زيد. (١٩٩٥م). *النص والسلطة والحقيقة* (المجلد الأول). بيروت: الدار البيضاء.

نصر حامد ابو زيد. (١٩٩٥م). *النص والسلطة والحقيقة* (المجلد الأول). بيروت: الدار البيضاء.

نصر حامد أبو زيد. (٢٠٢٣م). *مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن* (المجلد الأول). القاهرة: مؤسسة الهنداوي.

هاشم معروف الحسني. (١٩٩٦م). *نظرية العقد في الفقه الجعفري عرض ونقد واستدلال ومقارنات* (المجلد الأول). بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

The NobleQur'an

Arkan Ali Hussein, & Rabab Dawood Mohebes. (2019). The tools of theologians in dealing with the Qur'anic text. Journal of the College of Education, Al-Mustansiriya University, Issue 1, p. 58.

Atta Mahdi Faleh. (June 2023). Dalālat al-Iqtidhāʾ and its related rulings: Applied models from Surat al-Baqara and Surat al-Nisāʾ. Journal of Basic Education, Al-Mustansiriya University, p. 439.

Walaa Mahdi Al-Jubouri. (June 2022). Hermeneutics in the thought of Nasr Hamid Abu Zayd. Journal of Philosophy, College of Arts, Al-Mustansiriya University, p. 173.

Abu al-Qasim al-Khoei. (1975). Al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an (Vol. 4). Beirut: Dar al-Zahra for Printing, Publishing and Distribution.

Ahmad Idris al-Taan. (2007). Al-ʿIlmaniyyūn wa-al-Qurʾān (Vol. 1). Riyadh: Dar Ibn Hazm for Publishing and Distribution.

Ismaʿil Ibn Kathir al-Dimashqi. (1988). Al-Bidāya wa-al-Nihāya (Vol. 1). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Hassan Hanafi. (1988). Min al-ʿAqīda ila al-Thawra (Vol. 1). Beirut: Dar al-Tanwir.

Tayeb Tizini. (1997). Al-Nass al-Dini amam Ishkaliyyat al-Bunya wa-al-Qiraʾa (Vol. 1). Damascus: Dar al-Yanabiʿ for Printing and Publishing.

Tayeb Tizini. (1997). Al-Nass al-Qurʾani amam Ishkaliyyat al-Bunya wa-al-Qiraʾa (Vol. 1). Damascus: Dar al-Yanabiʿ for Printing and Publishing.

Abd al-Salam Ahmad Figu. (2016). Al-Qiraʾa al-Muʿāsira li-l-Nusus al-Sharʿiyya (Vol. 1). Cairo: Dar al-Kalimah for Publishing and Distribution.

Mohammed Arkoun. (1996). Tarīkhiyyat al-Fikr al-ʿArabi al-Islami (Vol. 2) (Translated by Hashim Saleh). Beirut: Al-Markaz al-Thaqafi al-ʿArabi.

Mustansiriyah Journal of Arts
2026, Vol. 50, No. 113, PP.1-15
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية، جزء الاول
٢٠٢٦المجلد ٥٠ العدد ١١٣ ص ١-١٥
الجامعة المستنصرية

ISSN:0258-1086

Mohammed Baqir al-Sadr. (1986). Duroos fi ʿIlm al-Usul (Vol. 2). Beirut: Dar al-Kitab al-Lubnani.
Mohammed Hussein al-Tabatabaʾi. (1984/1404 AH). Al-Qurʾan fi al-Islam (Vol. 1) (Translated by Sayyid Ahmad al-Husseini). Tehran: Markaz Iʿlam al-Dhikra al-Khamisa li-Intisar al-Thawra al-Islamiyya fi Iran.
Mohammed Reda al-Mudhaffar. (2013/1434 AH). Usul al-Fiqh (Vol. 7). Qom: Islamic Publishing Institution.
Marzouq al-Omari. (2012). Ishkaliyyat Tarīkhiyyat al-Nass al-Dini fi al-Khitab al-ʿArabi al-Muʿasir (Vol. 1). Beirut: Difaf Publications.
Nasr Hamid Abu Zayd. (1994). Naqd al-Khitab al-Dini (Vol. 2). Cairo: Sina for Publishing.
Nasr Hamid Abu Zayd. (1995). Al-Nass wa-al-Sulta wa-al-Haqiqa (Vol. 1). Beirut: Dar al-Baydaʾ.
Nasr Hamid Abu Zayd. (2023). Mafhum al-Nass: Dirasah fi ʿUlum al-Qurʾan (Vol. 1). Cairo: Hindawi Foundation.
Hashim Maʿrouf al-Hassani. (1996). Nazariyyat al-ʿAqd fi al-Fiqh al-Jaʿfari: ʿArd wa-Naqd wa-Istidlal wa-Muqaranāt (Vol. 1). Beirut: Dar al-Taʿaruf